
القراءات «اللاتاريخية» في المدينة العربية «الإسلامية» قراءة تحليلية

وليد أحمد السيد (*)

أستاذ في فلسفة العمارة، جامعة لندن،
ومؤسس مجموعة لونارد ودار معمار في لندن.

مقدمة

بإعادة طباعة كتاب بسيم حكيم المدينة العربية الإسلامية: قواعد البناء والتخطيط^(١) في أواخر العام ٢٠٠٨، الذي نشر باللغة الإنكليزية لأول مرة (١٩٨٦) قبل ٢٢ عاماً، يفتح الباب مجدداً لتأمل هذا الكتاب المرجعي الذي يبحث في ما عرف في أدبيات الثمانينات وما بعدها بـ «المدينة العربية الإسلامية».

أهمية كتاب بسيم حكيم، نبعت من السبق التاريخي الذي حازه الكتاب آنذاك في تكريس العلاقة بين الناتج العمراني والأسس والقواعد التي كانت العامل المباشر وراء ما نراه من موروث عمراني في مدن الوطن العربي والعالم الإسلامي التقليدية. فهو من الكتب التي تبحث في المنهجيات و«الأسس» لإفراز التراث العمراني، وليس في الناتج كـ «معطى جامد». وبمراجعة هذا المرجع يفتح المجال أيضاً لمراجعة مجموعة من الكتب المماثلة التي بحثت في ما سُمّي المدينة العربية «الإسلامية».

وتأطيرنا لكلمة «الإسلامية» ينبع من حقيقة أننا نضع هذا المفهوم تحت البحث الموضوعي الناقد، رفضاً وتدقيقاً وتمحيصاً، في ما غدا من المسلّمات التي احتوت مجموعة من المغالطات الفكرية، وعلى مستوى الأسس. فماذا يعني بالضبط مفهوم المدينة «الإسلامية»؟ وكيف قدّمت هذه الدراسات «التقليدية» هذا المفهوم؟ ومتى شاع استعماله بشكل منهجي كدراسات مستقلة؟ وما هي دلالات استعماله، وما الذي ترتّب على ذلك؟ وما هي العلاقة الجدلية بين «إسلامية» المدينة، كما تدّعي هذه الدراسات، والعوامل العامة الطبيعية التي تنتج

sayedw03@yahoo.co.uk.

(*) البريد الإلكتروني:

Besim S. Hakim, *Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles* (London: Kegan Paul International Limited, 2008).

Paul International Limited, 2008).

المدن؟ وكيف نظر بعض هذه الدراسات «اللاتاريخية»، نظرة متحيّزة وضيقة من خلال البحث في الشريعة، إلى مفهوم المدينة وتخطيطها؟ وكيف تنظر بعدائية إلى المنظور الإنساني الشمولي لنمو وتطور المدن؟ أسئلة تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عنها برسم مزيد من الأبحاث.

أولاً: إشكالية المصطلح

١ - بدايةً، يمكن الجزم تقريباً أن البحث في التاريخ يكاد يخلو من أيّ كتاب تخصص في ما يُسمّى «المدينة الإسلامية» كمبحث مستقل ومنفصل. فهذا الاسم ظهر في سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في كتاب *المدينة الإسلامية* لألبرت حوراني، وصموئيل شتينر في جامعة أكسفورد، الذي يعدّه الباحثون ركيزة مهمة في إطار المدينة «الإسلامية»^(٢).

فالدراسات التاريخية منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا ظلت عامة في تقديمها لمناحٍ مختلفة من الحياة في المدينة «العربية»، ودون تقنينها كعلم خاص بالعمران الحضري. فمن هذه الدراسات المرجعية، التي عكف عليها باحثونا في دراستهم للمدينة العربية «الإسلامية»، مجموعات من النصوص والمؤلفات والكتابات التي تطرقت إلى أوجه من الحياة الاجتماعية وعلوم العمران الاجتماعي؛ منها: مقدمة *ابن خلدون الشهيرة*^(٣)، ووثيقة ابن الرامي التاريخية كتاب *الإعلان بأحكام البنين*^(٤)، وابن بطوطة رحلات *ابن بطوطة*^(٥)، والمقرئزي *المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار*^(٦)، والمقدسي *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*^(٧)، والماوردي *الأحكام السلطانية والولايات الديوانية*^(٨)، أو ياقوت الحموي *معجم*

(٢) انظر: *The Islamic City: A Colloquium: Published under the Auspices of the Near Eastern History Group, and the Near East Centre*, edited by Albert Habib Hourani and Samuel Miklos Stern, Papers on Islamic History; 1 (Oxford: Oxford University Press, 1970).

(٣) Ibn Khaldoun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, translated from the Arabic by Franz Rosenthal, abridged and edited by N. J. Dawood, Bollingen Series (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969).

(٤) محمد بن إبراهيم اللخمي بن الرامي البناء، *الإعلان بأحكام البنين*، تحقيق ودراسة عبد الرحمن ابن صالح الأطرم؛ إشراف صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ٢ مج (الرياض: دار إشبيلية، ١٩٩٥)، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في فاس سنة (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م).

(٥) Hamilton Alexander Rosskeen Gibb, *Travels of Ibn Battuta, A.D. 1325-1354*, translated with Revisions and Notes from the Arabic text edited by C. Defremery and B. R. Sanguinetti, Works Issued by the Hakluyt Society; 2nd Series, no. 110, 117, 141, 3 vols. (Cambridge, UK: Cambridge University Press for Hakluyt Society, 1958).

(٦) انظر: أبو العباس محمد بن علي المقرئزي، *الخطط المقرئزية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار* يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها (بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.]).

(٧) انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، تحقيق ميخائيل جان دوغويه، ط ٢ (لندن: بريل، ١٩٠٦).

(٨) انظر: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية* (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٧٣).

البلدان^(٩). وقد طال بعض هذه الدراسات كتب الحديث والفقہ كـ **صاح البخاري**^(١٠) ومسلم، والموطأ للإمام مالك^(١١) والرسالة للشافعي^(١٢).

وبذلك، يمكن القول إن دراسة المدينة «الإسلامية»، كمبحث منفصل، إنما هي «مبتدعة» وحديثة جداً. وبالرغم من أن البعض قد يدّعي ورود الكلمة ذاتها بشكل نادر جداً في بعض المصادر التاريخية، حيث وصف المقدسي مدينة سامراء بأنها «إسلامية»، إلا أن استعمال المصطلح بشكل منهجي وكمبحث متخصص في العمران العربي لا يكاد يزيد عمره على عمر الكتب التي نبحثها بين أيدينا أو عمر جيل واحد من كتابنا المعاصرين. فالتجمّعات الحضرية في الأقاليم التي سكنها العرب والمسلمون وصفت قديماً وحديثاً بالمدينة «العربية»، حيث وصفها عبد الجبار ناجي في كتابه المسمّى **المدينة العربية» في الدراسات الأجنبية**^(١٣)، وتجنّب استعمال لفظة «إسلامية». ومن اللافت أن

تراوحت النظرة إلى النمو العمراني بين اعتباره ظاهرة بيئية واعتباره ظاهرة محكومة بالشريعة والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

المستشرقين الذين تبوّأ مصطلح «العمارة الإسلامية» (Islamic Architecture) بدلاً من لفظة «عمارة المسلمين» (Muslim Architecture) مع الفرق الشاسع الذي تعنيه اللفظتان، لم يوظفوا المفهوم ذاته في حال «المدينة العربية»، وإنما استعملوا لفظة «مدن المسلمين» (Muslim Cities) أو «المدن الشرق أوسطية» (Middle Eastern Cities). ومثال عليهم الرحالة الشهير لابيدوس (Lapidus) الذي استعمل هاتين اللفظتين في كتابيه اللذين يحملان الاسم ذاته؛ الأول هو كتابه: **مدينة المسلمين في أواخر العصور الوسطى**^(١٤) الثاني: **مدن الشرق الأوسط**^(١٥). ومن هنا تبرز أهمية تتبع ما نتج من ابتداء مفهوم المدينة العربية «الإسلامية»، وكيف قدمتها هذه الدراسات كمفهوم «لاتاريخي» وجامد!

٢ - لقد سادت في الثمانينيات مجموعة من الكتابات والأطروحات الأكاديمية في معاهد

(٩) انظر: شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ٥ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٥٥).

(١٠) انظر: أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن البخاري، **صحيح البخاري**، ٩ ج (القاهرة: دار الشعب، ١٣٧٨هـ/ [١٩٥٩م]).

(١١) انظر: أبو عبد الله مالك بن أنس، **الموطأ**، ٢ ج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.]).

(١٢) انظر: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة** (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٩٠٣)، ومراجعة وتحرير الشيخ أحمد محمد شاکر (القاهرة: البابي الحلبي، ١٩٤٠).

(١٣) انظر: عبد الجبار ناجي، **المدينة العربية في الدراسات الأجنبية** (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨١).

(١٤) Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Harvard Middle Eastern Studies; 11 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967).

(١٥) *Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient, Islamic, and Contemporary Middle Eastern Urbanism*, edited by Ira M. Lapidus (Berkeley, CA: University of California Press, 1969).

العالم الغربي والوطن العربي على حدّ سواء في مجالات التصميم والتخطيط الحضري، مما غدا كمتواليات أشبه ما تكون بـ «الموضة الأكاديمية» لمن يودّ لفت الأنظار إلى مبحث «ذي شأن». وأضحى كل من يودّ «أسلمة» مبحثه يعمد إلى ربطه بالإسلام وبالشريعة وتبني عنوان «المدينة الإسلامية» من خلال مجموعات من الاستنباطات الشرعية «السطحية» التي سنفندّها لاحقاً. فقد بحث العديد من الدراسات في طبيعة النسيج العمراني للمدينة العربية التقليدية، يتصدرها كتاب حكيم الذي يدرس مدينة تونس كحالة متميزة وخاصة.

وهناك أبحاث أخرى مماثلة خضعت لها المدينة العربية، ومنها ما قام به نزار الصياد في تحليل أبرز المعالم الحضريّة لشوارع مدينة القاهرة، وتحديدًا ما يعرف بقصبة القاهرة، وهي المنطقة الممتدة من جامع الحاكم شمالاً وحتى باب زويلة جنوباً، حيث نظرت هذه الدراسة إلى طبيعة النسيج الحضري للمدينة العربية ببعده الحسي والتحليلات البصرية وغيرها، مما يشكل دعائم أساسية في التصميم الحضري^(١٦). وفي بعض الأبحاث الأخرى، كـ «عمارة الأرض في الإسلام لجميل أكبر»^(١٧)، أو كتاب صالح الهذلول «المدينة العربية الإسلامية، أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية»^(١٨)، كرّست هذه الدراسات وغيرها أثر الشريعة في تحديد البيئة المبنية بدرجة شبه مطلقة، بحيث غدا المشرع هو المعمار والمخطط، تاركاً مساحة ضيقة للتخطيط العمراني بما تعرفه مدارس العمارة الحديثة كسابق على العمران على أرض الواقع.

ففيما نظرت الدراسات الأولى إلى النمو العمراني كظاهرة بيئية دون البحث في الأسس والعوامل التي قامت عليها مبادئ النمو العمراني في المدن والحوضر العربية، نظرت الدراسات الأخرى، على النقيض من الأولى، إلى طبيعة النمو العمراني الحضري في المدينة العربية، كظاهرة مرجعيتها الأولى والرئيسية هي الشريعة، وكظاهرة عمرانية لا تنبع من تخطيط

(١٦) تبحث دراسة نزار الصياد، وهي بحث غير منشور مقدم لجامعة MIT في الخصائص الحسية لمدينة القاهرة، وبالذات المنطقة الشمالية منها، والمعروفة بقاهرة المعز لدين الله الفاطمي. الدراسة نظرية محضة، وتعتبر تطبيقاً مباشراً وإسقاطاً لمفاهيم التصميم الحضري المتعلقة بالمحاور البصرية ونقاط التحول البصري وغيرها، ولا تعالج الدراسة أبعد من ذلك. وليس هنالك مقارنات أو تحليلات يمكن الاستفادة منها لتقديم نظرية ما حول المدينة ونشأتها وتطورها أو أنماط الحركة بها، أو تقديم أسس لحل المشكلات العديدة التي تزخر بها كالأزدحام وغيرها. الدراسة ببساطة تنظر إلى المدينة كموروث جامد يخضع للبحث المخبري لا أكثر.

(١٧) جميل عبد القادر أكبر، «عمارة الأرض في الإسلام» (بيروت: دار القبة، ١٩٩٢)، ينظر هذا الكتاب في دور الشريعة والتشريع في قيام المدينة الإسلامية، ويستدل بالعديد من الآثار والأخبار والممارسات التي سادت في المدينة العربية كدور الحسبة والمحتسب في رصد المخالفات البنائية وغيرها. الكتاب كغيره من الدراسات النظرية يتحيز بشكل كامل لنتيجة أن الشريعة كانت المخطط الأوحد والرئيس في المدينة، مما يعيق البحث عن الإلمام بشمولية العوامل التي تدخل في تخطيط المدينة من جهة، ومن جهة أخرى يخفق في تقديم نظرية أساسية في تحليل ومقارنة المدن المختلفة ودراسة عوامل نشأتها للاستفادة منها في المدينة العربية المعاصرة، فالكتاب ينظر إلى الماضي بنوع من التقديس بما يتعذر معه إمكانية التلاقح الفكري بين الماضي والحاضر.

(١٨) انظر: صالح بن علي الهذلول، «المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية» (الرياض: نهال للتصميم والطباعة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

مسبق، بل عفوي مضبوط بضوابط تحكمها الشريعة والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية. وبين هذه وتلك، غابت الدراسات المتكاملة التي تضع الأسس لقراءة النسيج العمراني للمدينة العربية، بعيداً عن لي أعناق النصوص من أجل تكريس نظرة تحييزية لتقرير أفضلية النسيج العمراني التقليدي، ومدّه لينوب عن الحاضر والمستقبل من ناحية، أو لتقرير أفضليته وصلاحيته على نظيره الغربي من ناحية ثانية.

ومقابل هاتين الفئتين يبرز فريق ثالث متشكك بهذه الدراسات التقليدية، ومنهم كاتب هذه السطور، ممن يعزو نموّ المدينة، أي مدينة في التاريخ، إلى منظومة متكاملة من الأطر العامة البيئية والمناخية والحضارية الاجتماعية وتراكمات من خبرات «إنسانية عامة» لا شأن للمدين بها، بل قد يكون أحد عناصر «ثانوية» في منظومة كلية تشكّل مظلة عامة تستظل في ظلها التجمّعات الحضريّة الإنسانية على مدار التاريخ بما ينتج مختلف أنماط المدن الإنسانية.

فنقطة الخلاف الأساسية مع الدراسات النمطية، التي بحثت في الشريعة وقدمت مفهوم المدينة «الإسلامية»، هي في أن هذه الدراسات قامت بـ «تقزيم» دور النصوص والأحاديث الدينية وتأويلها بعيداً عن إطارها التوجيهي الأخلاقي العام، وحصرها لتصبح «أطراً ناظمة لنشوء المدن»، وخاصة ما حددتها بـ «الإسلامية»، في إطار خاص ضيق يلتصق بالدين وينطلق من تعاليمه، وتقديمها كنموذج صالح للمدينة في كل زمان ومكان، انطلاقاً من النظرية العامة للإسلام بصلاحيته لكل مكان وزمان! وهذه مغالطة وتوقع وجمود بالتراث، يضعه فوراً في مصاف التاريخ المتجمّد، بعيداً عن حركية المجتمع الإنساني وتطور احتياجاته زمنياً.

٣ - يُسجّل لكتاب بسيم حكيم المنهجية الأكاديمية التي اتبعها في تقديم مجموعة من التعريفات والتمهيد للفصول الأربعة الرئيسية من خلال مقدمة تعالج أسس البحث المنهجي الذي انتهجه. ويتصدّر ذلك محاولته تفسير أسباب اختيار عنوان الكتاب ودلالات ذلك. وهو مما تناقلته الدراسات اللاحقة كـ «نمطية» اصطلاحية، بحيث قدمت هذه الدراسات المتعاطفة المدينة العربية «الإسلامية» وكأنها «مدينة أفلاطون الفاضلة» والمنشودة. ولتوضيح ذلك، دعونا نتتبع مداخلة حكيم وراء اختيار العنوان، وهي أطروحة تنبني عليها إشكالية أساسية في التعامل مع مصطلح المدينة «الإسلامية».

يُدرج حكيم في مقدمة كتابه أربعة أسباب أساسية أدت إلى تبني اصطلاح «المدينة العربية الإسلامية» بدلاً من «المدينة الإسلامية» أو «مدن شمال أفريقيا» مثلاً أو «مدن المغرب الإسلامية»، التي، كما يدّعي، تلائم أكثر، نظراً إلى مركزية مدينة تونس التي يدرسها في كتابه كحالة دراسية. وهذه الأسباب الأربعة هي، كما يطرح حكيم في المقدمة: (١) تاريخية نشأة الإسلام في جزيرة العرب، حيث ذاب الكثير من القيم العربية القديمة في بوتقة الإسلام، وتمّ قبول ما يناسب منها تعاليم الإسلام، بحيث غدت العادات والتقاليد العربية الحميدة، ومنها الممارسات البنائية، جزءاً من الحياة الإسلامية في الوطن العربي. (٢) تزاوج العروبة والإسلام من خلال اللغة، حيث إن لغة القرآن الكريم هي اللغة العربية،

وهي لغة التواصل في الحياة الإسلامية لإنتاج العلوم والمعارف خلال الحقب اللاحقة. (٣) المذهب المالكي (أحد المذاهب الأربعة السنّية) نسبة إلى الإمام مالك بن أنس ظهر في المدينة المنورة بالجزيرة العربية، وخلال تبلور هذا المذهب تبلور العديد من الممارسات الاجتماعية السلوكية والأطر التي ترسّخت في المدن العربية، وبخاصة في الجزيرة ومدن شمال أفريقيا، حيث يشيع هذا المذهب. (٤) بالرغم من أن العديد من المدن في الأمصار غير المتكلمة بالعربية قد تم بناؤها على أيدي قادة عرب، إلا أن العديد من التأثيرات غير الإسلامية، وبخاصة في شرق العالم الإسلامي، تعود إلى تأثيرات ما قبل الإسلام، وذلك على النقيض من دول غرب العالم الإسلامي «النقية» من تداخلات مع غير الإسلام.

وفي الحقيقة تستحق هذه التسمية التي تبناها كتاب حكيم - وتلقفتها الدراسات اللاحقة

أسباب تبني اصطلاح "المدينة العربية الإسلامية": نشأة الإسلام في جزيرة العرب؛ تزاوج العروبة والإسلام؛ المذهب المالكي؛ بناء قادة عرب الكثير من المدن في أمصار لا تتكلم العربية.

- وقفة نقدية خاصة أوسع من هذه المساحة الضيقة لمناقشتها وتفنيدها، بيد أننا هنا سنعنى بإثارة مجموعة من النقاط المحورية والتساؤلات برسم المزيد من البحث. فتسمية المدينة ونعتها بـ «الإسلامية» يتضمنان صورة «نمطية» علقت بأنماط مختلفة غير متجانسة و«متباينة» من المدن على طول وامتداد العالم العربي والإسلامي، ووضعها تحت بوتقة واحدة؛ تدعي هذه الدراسات أن الإسلام كدين، وأن الشريعة كانا العامل المحرك والرئيس لنشأتها وتطورها. وهذه

النظرة - بأبسط توصيفاتها - إنما هي نظرة ضيقة «لاتاريخية» تضع عموم المدن «العربية» ضمن منظور خاص ومحدود جداً، ومغلوط، مما يؤطرها، بالضرورة وبشكل ملزم، بإطار الشريعة والدين كمحدد رئيس، وأحياناً الأوحد، لتطورها ونشأتها. وعدا عمّا في هذه النظرة النمطية، والإشكالية التي فرضها استخدام المصطلح بشكل غير دقيق، يلاحظ أن هناك فرقاً شاسعاً جداً بين استخدام كلمة «الإسلامية» لنعته المدينة العربية وإضافة «و» «الإسلامية» إلى المدينة العربية لتشمل المدن غير العربية التي تدين بالإسلام. فالسائد في هذه الدراسات التقليدية هو نسبة «العربية الإسلامية» إلى المدينة نسبة «نمطية نموذجية» لا «إضافة شمولية» إلى المدن «غير العربية» التي تدين بالإسلام. فبالنتيجة حصرت هذه الدراسات «عموم» المدن العربية في «خصوصية» الإسلام، وانتهت بشكل غير مباشر إلى «تقزيم تشريعاته الإنسانية» من خلال «لي أعناق النصوص الدينية العامة»، التي تخاطب الأخلاق والخيرية، وحشرتها عنوة في مجالات التخطيط والعمران، التي تناقضها، بل وتدحض فكرة توظيفها أساساً نصوص صريحة أخرى، نناقشها لاحقاً.

فبالنظر إلى تعريف حكيم ومناقشته لعوامل تسمية الكتاب، فهو اعتمد المدينة «الإسلامية» كمسلمة من المسلمات البديهية (!)، وشرع في مناقشة مسألة إدخال كلمة «عربية» إلى تسمية كتابه، وهو وضع مقلوب تماماً. فالمدن عربية بعموم من بناها وأصول سكانها غير المذهبية أو الأيديولوجية، رغم وجود خصوصية «إسلامية» بمحتوى، وظرف نشأت فيه،

لبعض المدن «غير العربية»، وليس لأن الأسس التي قامت عليها نشأت من تعاليم الدين وبناء عليها. وفي الحقيقة، فهذه الأطروحة هي موضع تساؤل. ولنا أن نتخيّل وصف المدينة الأمريكية بـ «المسيحية»، أو المدينة الروسية بـ «اللاينية» أو «الملحدة»، أو المدينة الصينية بـ «البوذية»، وغير ذلك من هذه التسميات الأيديولوجية التي تضع المدن - مختلفة الأقاليم ومتباينة التاريخ والديمغرافيا والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والعادات والسلوكيات المجتمعية والاعتقادية - تحت مظلة ثيولوجية أيديولوجية واحدة عامة فضفاضة نبعت من خصوصية الدين والمعتقد! ولا يكاد القارئ المعماري يصادف مصطلحاً ينسب المدينة إلى عقيدة أيديولوجية سوى ما نرى في حالة «المدينة الإسلامية»، فلم نقرأ قط عن المدينة «البوذية» لتوصيف المدن في الصين أو الشرق الأقصى - التقليدية منها أو الحديثة - بل تتم نسبتها إلى الحضارة والجغرافيا الاصطلاحية، كالصينية مثلاً؛ ولم نقرأ عن المدينة «المسيحية» رغم ورود مصطلح «العمارة المسيحية الأولى» في تاريخ العمارة الغربية، ورغم ذلك فلم يتم إنزال المصطلح الأيديولوجي «المسيحية» إنزالاً إسقاطياً وإلصاقه بمدينة ما لتصبح مدينة «نمطية»، ولم نسمع بالمدينة «الإلحادية» أو الشيوعية في الأقاليم التي تشيع فيها تعاليم الاشتراكية. فهذا التوصيف الأيديولوجي كان حكراً خاصاً بالمدينة العربية «الإسلامية»! فهل يزعم باحثونا أن مدننا العربية استقت نظمها التخطيطية من الدين كمهيمن تشريعي على الحياة الاجتماعية، فيما خلت المدن الأخرى من إسقاطات الأيديولوجيا الدينية والاعتقادية على مناحي الحياة، ومنها الاجتماعية والبيئية وغيرها؟؟ وبماذا يجب باحثونا، إذن، عن التخطيط «الاعتقادي» لمدينة «بكين» نموذجاً للمدينة الصينية، حيث تم توجيه جميع البيوت في المدينة (شمال - جنوب) اعتقاداً بنجاعة هذا التخطيط في طرد الأرواح الشريرة؟ فهل تكون المدن الصينية المخططة، تبعاً لهذا المعتقد وغيره، هي مدن صينية «بوذية» وفقاً لهذا الإسقاط السطحي لبعض ملامح المعتقدات السائدة؟

ولذلك، يمكن القول ببساطة إن مجموعة التسميات الأخرى التي تجاهلها حكيم هي أكثر دقة وموضوعية من العنوان الفضفاض الذي تبناه، وبخاصة أنه يدرس حالة خاصة جداً هي مدينة تونس، فضلاً على أنه، وكما يشير في مقدمته، يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لدراسات أخرى للمدن العديدة التي يزخر بها الوطن العربي. فكيف لحالة خاصة إذن أن تعمّم نتائجها وتنعت بـ «العربية الإسلامية»! وهذه الإشكالية على مستوى التعبير اللفظي بالإشارة إلى المدينة العربية بـ «الإسلامية» تنسحب على معظم، إن لم يكن جميع، الدراسات اللاحقة، حيث تم قبول هذا المصطلح كمسلمة من المسلمات اللفظية البديهية، ولم تقدم هذه الدراسات تفسيراً مقنعاً لاستخدام المصطلح. وتخضع هذه التسمية للمساءلة تماماً، كما خضع، من قبل ومن بعد، مفهوم العمارة «الإسلامية» الاستشراقي الفضفاض الذي أطلقه المستشرقون بعمومية على العمارة التي وصفوها أحياناً بـ «المحمدية»، وصف «تكاسل» عن استعمال «مصطلحات توصيفية طويلة» تضع العمارة العربية في نطاق المكان والزمان والتاريخ الجغرافي، لا في توصيف أيديولوجي مقصود. ولذلك تطرح مجموعات من التساؤلات في إطار هذا الاستعمال الاصطلاحى للمدينة «الإسلامية»، منها: ماذا تعني لفظة مدينة «إسلامية» بالضبط؟ هل هي المدينة التي تطبق الشريعة الإسلامية؛ وبأية درجة، كلية أم جزئية؟ وهل إذا كان فيها نسبة من

الركون إلى الدنيا لا تعدّ «إسلامية»؟ أم هل هي المدينة التي خططها وصممها الإسلام، جدلاً، كدين وشريعة؟ أم هل هي المدينة التي عاش فيها المسلمون؟ أم هل هي المدينة التي ازدهرت وسادت في العصور التي ساد فيها الإسلام كدين؟ وماذا عن المدن التي يسكنها أتباع الديانات الثلاث وتخضع لمعايير التخطيط «العفوي» العضوي للمدينة العربية «التقليدية»؟ هل تصبح المدينة «اليهودية» أو «المسيحية» مثلاً إن كانت المدينة بدلالة ساكنيها؟ فإن كان المقصود أن المدينة «إسلامية» بدلالة ساكنيها، فلم لا نشير إليها بمدينة «المسلمين» ووضع الأمور في نصابها؟ ثم هذا سيضع الباحث في مشكلة تسمية مدينة، كالقدس مثلاً، يقطن فيها أناس من الأديان الثلاثة. فهل سيطلق عليها الباحثون المدينة «اليهودية» مثلاً إن زادت نسبة اليهود فيها على نسب المسلمين أو المسيحيين؟ وماذا عن مدينة القاهرة «الفاطمية» بشكلها المعاصر، هل هي «إسلامية» أم «باريسية - هوسمانية» أم بين بين؟

ثانياً: إشكالية المحتوى

١ - بالنظر إلى محتوى كتاب حكيم، يسجل له، كما أسلفنا، المنهجية المتبعة في تتبع مجموعات الأسس، وتحريّ العوامل النازمة للمنتج العمراني. فمن أبرز ما تفرزه هذه المنهجية، وهو ما تناقلته دراسات أخرى، هو محاولة تمييز أطر التعامل مع مكونات المدينة من خلال ثلاث قواعد، هي الاستخدام والملكية والسيطرة ومتراكباتها (استخدام - ملكية، ملكية - سيطرة، استخدام - سيطرة)، ومن ثم تتبع المتعلقات الفقهية المقررة ضمن هذه القواعد العامة لتحديد علاقات القاطنين في المدينة ومحددات العمران فيها. ومن الأمثلة التي تحفل بها دراسة حكيم، والدراسات التقليدية في هذا الإطار، ما تسرده من قوانين تحديد عرض الطريق العام وحقوق «الاستخدام، والسيطرة، والملكية» للمرافق العمرانية في البيئة الحضرية ضمن مبدأ شرعي ينبثق من حديث «لا ضرر ولا ضرار»، ومتعلقات بناء الجدران للبيوت المتلاصقة بما لا يحجب الهواء عن الجار، ونظام الحسبة والمراقبة الذاتية التي تحضّ عليها الشريعة. ويستحضر حكيم وثيقة ابن الرامي في مراجعة مسائل قضائية مختارة من الفتاوى مما حفلت به دواوين القضاء والمنازعات بين الجيران، مما كان له دور في تراكمية اتخاذ القرارات البنائية وتناقلها كأعراف بنائية.

٢ - ولتفنيد مجموعة الادعاءات في هذه الكتب التقليدية، بسيم حكيم مثلاً، ولإعادة قراءة العلاقة بين نصوص الشريعة العامة التي توردها هذه الدراسات والنتائج العمراني كسبب ومسبب بموضوعية، سنعمد تالياً إلى مراجعة بنودها مراجعة نقدية. وابتداءً يمكن القول إن هذه المنهجية في دراسة المدينة العربية لا يعيبها شيء، إن كان المقصود تناولها كدراسة تاريخية لـ «حالة تاريخية» خاصة في فترة خاصة. أما الإشكالية فهي محاولة تعميم النتائج، وبخاصة تأويلات النصوص الدينية العامة التي تحضّ على الأخلاق والتسامح ليتم تصنيفها كأطر اجتماعية محددة وناظمة لتصبح ألقنوماً مقدساً في قواعد التخطيط والبناء ومطهاً خارج إطارها الاجتماعي الإنساني. فهذه الدراسات تسمها سمة عامة في تعداد هذه الأطر والسلوكيات والأنظمة سرداً حرفياً، وإلى حد كبير، «سطحياً»، وقراءة الناتج العمراني

للمدينة كإفراز مباشر وأوحد لهذه النصوص العامة. فمثلاً نقرأ في الفصل الأول من كتاب حكيم مجموعة من المبادئ التي يناقش فيها الأسس الناظمة للتكوين العمراني في المدينة، ومنها مثلاً المبدأ العاشر الذي يورده كحديث منقول عن الرسول (ﷺ) أن «فائض الماء ينبغي مشاطرته مع العامة»، مما أدى، بزعم الدراسة، إلى قيام مبدأ توفير «سبيل الماء» للعامة في طرقات «المدينة الإسلامية»، وهي قراءة تقحم حديثاً نبوياً عاماً وتخصيصه كأحد القواعد البنائية في المدينة، في ما يعكس استخدام سبيل الماء العام إحدى بدهيات المتطلبات الإنسانية لعابري السبيل والتجار والعامة من المساكين في بيئات قاسية المناخ^(١٩)!

وتدعى هذه الدراسات «التقليدية» أنه مع تطور النمو في المدن العربية «الإسلامية»، واتساع رقعة الإمبراطورية الإسلامية حتى جنوب الأندلس، تطورت مجموعة من الخبرات في ما يتعلق بقوانين البناء والمشكلات التي وردت في القضاء، وأن القضاة كانوا يستنجدون، بالإضافة إلى العلم الشرعي في فضّ النزاعات بين الجيران في مسائل البناء، ببعض المتمرسين في خبرة البناء، ومنهم ابن الرامي (محمد بن إبراهيم اللخمي، توفي عام ٧٣٤ هـ) الذي كان مشهوراً بخبرته الفذة في مسائل البناء والقوانين ومتعلقاتها، التي صنفها في كتابه: **الإعلان بأحكام البنين**. وهذا الكتاب، كما تشير المصادر التاريخية، هو عبارة عن مجموعة من القضايا في النزاعات بين

تشمل محددات العمران
"الإسلامي" عرض الطريق
العام وحقوق الاستخدام
والسيطرة والملكية للمرافق
العمرانية ضمن مبدأ شرعي
ينبثق من حديث "لا ضرر
ولا ضرار"...

المتخاصمين حول مسائل البناء، التي تراكمت لابن الرامي بمرور الزمن، بالإضافة إلى جملة من الأحكام والفتاوى والأوضاع العرفية التي غدت بمثابة القوانين البلدية، فقام بتصنيفها ضمن كتب: الأول كتاب **الأبنية في الجدار**، والثاني كتاب **نفي الضرر**، والثالث كتاب **عيوب الدور**، والرابع كتاب **الغروس**، والخامس كتاب **الأرحية**. وبالنظر إلى محتوى كتاب ابن الرامي، وهو بلا شك وثيقة تاريخية مهمة تعكس وتسجل أبرز ما كان يدور في أوساط البناء والبنين في أوج الحضارة العربية الإسلامية، إلا أنها لا تفك رموز الإبداعات التي نشدها في العمارة، إنما تسجل وقائع اجتماعية وخبرات مهنية تعكس مرحلة زمنية يمكن الاستفادة من دروسها كآلية، لا كطريقة أو نظرية يمكن تطبيقها ونقلها. وتبين مساجلات قانونية لمعالجة أوضاع قائمة، لا تقديم نظرية مسبقة للتخطيط، كما هو الحال في المدن العربية اليوم. وهذه المشكلات المتفاقمة التي حفلت بها المدينة العربية الإسلامية التي شغلت القضاء ودواوين الدولة آنذاك لا يمكن لها بحال أن تحتل أيّ حيز في الديوان القضائي اليوم. فهناك مراقبة صارمة من قبل النقابات المهنية قبل إعطاء أذونات الترخيص، بل ويتم مسبقاً تخيل ما سيكون عليه المبنى، وبالنسبة إلى علاقته بما يجاوره من أبنية، وموقعه من النسيج الحضري ككل.

أما الرجوع إلى وثيقة ابن الرامي، فهذا يدعم الأطروحة المناهضة لمثل هذه الدراسات التقليدية بعدم نجاعة وقصور هذا التخطيط الارتجالي والعشوائي للمدينة. فهذا فتح ميزابه على باب جاره، وذلك أطلّ بنافاذة بيته على فناء جاره، فرماه بحصاة ففقاً عينه، وغير ذلك مما لا يحصى من المنازعات «السخيفة» التي سببها هذا التخطيط العفوي غير المنظم. ومن اللافت أيضاً تكريس مبدأ «الخصوصية»، الذي يشير إليه حكيم وغيره، كأحد الأطر الناظمة للبيئة «الإسلامية»، كميزة «خاصة» بما يبدو للمتأمل في مثل هذه الدراسات وكأنها كانت حكراً تفرّدت به المدينة العربية «الإسلامية» (!). وهذا مما يثير علامات الاستفهام في مطّ القواعد خارج حدودها. فالخصوصية هي مطلب بشري إنساني، ومن متعلقات العمارة على مدى الحضارات والثقافات، وإن تفاوتت درجاتها، وليست خاصة بثقافة محافظة أو منحلة.

كذلك، من المدهش حقاً تسابق الباحثين في توظيف مجموعة من النصوص الدينية العامة والأحاديث النبوية الشريفة التي هي في الأساس تخاطب الأخلاق وتبني النفس البشرية على التزام طريق الخيرية، وهي الغاية الأساسية للدين الإسلامي. فمذهلة حقاً هي الكيفية التي تمّ بها «لي» أعناق النصوص الدينية ليّاً، وإقامها في تخطيط البيئة التقليدية بناء على هذه النصوص الثيولوجية الكلاسيكية، رغم أن هناك مجموعة من الأحاديث النبوية - التي تطلّ على هؤلاء الدارسين وتطالعهم كالشمس في كبد السماء - في تقرير أن أمور البيئة المبنية قد تركت للجنس البشري حرية التعبير عن ظروف المكان والزمان بعشرات، بل مئات، من الممارسات الحياتية التي لم تقننها الشريعة وتركتها مناطاً للعقل والاجتهاد «اللازمي».

٣ - وقد أوردت الدراسات المختلفة أدواراً مختلفة لعوامل أثرت في تقنين الناتج الفيزيائي الحسي للمدينة. فمن هذه العوامل دور الحسبة والمحتسب، والقضاء والتشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية التي أسهمت بشكل كبير في تناقل خبرات بنائية واجتماعية انعكست مباشرة في الناتج الحسي للمدينة، إضافة إلى أنها شكلت نمطية معيّنة من السلوكيات الاجتماعية تبعاً لذلك. ويبدو أن هذه العوامل وغيرها حاضرة في كل زمان، وإن تبدلت صفتها وشكلها ومسمّأها. وببساطة هي تمثل الضوابط القانونية والتشريعية للتحكم في النمو البنائي الفيزيائي للبيئة المبنية. وتجتهد الدراسات المختلفة في رفع صفة هذه العناصر وهيمنتها في التخطيط المسبق للمدينة، فيما تعقد مقارنات أبسط ما يمكن أن توصف بها أنها تحييزية باتجاه الماضي حين تقلل من شأن هذه العناصر في الوقت الحاضر، وإن اختلفت مسمّياتها. ويبدو أن العكس هو الصحيح بين الحالتين؛ ففي حالة المدينة العربية التقليدية كانت هذه العوامل تقوم بدور «الترقيع» والمراقبة لما يستجد من مشكلات «عدم التخطيط المسبق» والنمو العشوائي العفوي، فيما تلعب هذه العوامل حالياً دوراً صارماً في منع المشكلات قبل حدوثها بتقنين نمو المدينة و«التخطيط المسبق» لنموها.

فمن أبرز ما تستشهد به دراسة حكيم وغيرها، وفي إطار القواعد التي قعدت النمو في المدينة العربية الإسلامية، وصبغت البيئة المبنية بطابعها، هو الحسبة والمحتسب في الإسلام،

حيث تعتمد هذه الدراسات إلى توصيف ما كان يقوم به الرسول (ﷺ) من توجيه للمجتمع المسلم بأنه «حسبة»، وذلك حين كان يطوف في المدينة مصححاً ما يجده من خلل، ثم تدعى هذه الدراسات نقل هذه المهمة إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في المدينة، وعمرو بن العاص في مكة. ومع تطور الوظيفة، أنشئ ديوان الحسبة برئاسة عمر بن الخطاب، كما يروي الماوردي في **الأحكام السلطانية**. ويكاد لا يخلو كتاب عن المدينة «الإسلامية» من هذا الحديث الذي رواه الألباني عن رواية أبي هريرة في الحديث الصحيح مما أورده الترمذي في صحيحه أن رسول الله (ﷺ) مرَّ على صبرة من طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً. فقال: يا صاحب الطعام ما هذا؟ قال: أصابته السماء، يا رسول الله! قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ ثم قال: من غشَّ فليس منا»^(٢٠). ويستشهد هؤلاء بأن هذا كان مقدمة لتطور دور «المحتسب» في الإسلام الذي كان يراقب النمو العمراني فيها. ولا ندري ما هي العلاقة المباشرة، أو حتى غير المباشرة، بين دور الرسول (ﷺ) في تنمية الخيرية التي بعث من أجلها - «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، وفي رواية أخرى «لأتمم صالح الأخلاق» - وبين مراقبة التطور العمراني في المدينة العربية بعد مئات السنين. وهذا الربط الساذج والقسري إنما هو أشبه بمن يربط بين دور جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السعودية، «المطوعين» في وقتنا الحاضر، والتطور العمراني الذي تشهده العربية السعودية!!! ومن هنا، فالسؤال الذي يتردد هو: بأية درجة مباشرة أو غير مباشرة تدخلت الشريعة والدين الإسلامي بنصوص صريحة في تخطيط المدينة العربية «الإسلامية»، كما تزعم هذه الدراسات؟ وهل هناك من براهين وأدلة تدعم هذه المزاعم بأن الشريعة والدين كانا العامل الرئيس في التخطيط العمراني الموروث في المدينة العربية «الإسلامية»؟

الأدلة من العقل والنقل تثبت النفي، فليست هناك أية واحدة في القرآن الكريم تشير إلى إطار، ولو عام، في الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها المدينة أو شوارعها أو حاراتها. أما السنّة النبوية الشريفة، ففيها من الأدلة الصريحة على خلاف ما تدعيه هذه الدراسات التقليدية التي «أقحمت» الدين والشريعة في تخطيط المدينة. وفي هذا الخصوص، نستشهد بحديثين مهمين وناقش دلالاتهما تالياً. أما الحديث الأول الذي يدحض هذه المزاعم، فهو حديث مشهور وصحيح عن النبي (ﷺ) متعلق بلقاح النخيل في المدينة، مما يفتح باباً واسعاً للعلم البشري الدنيوي مما تركته الشريعة والدين لتصلح الأرض، وكي تتنافس الأمة المسلمة مع الأمم بـ «العقل» وتراكم خبراتها البشرية لا بـ «النقل» الغيبي. ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن أنس بن مالك أن النبي (ﷺ) مرَّ بقوم يلحقون. فقال: «لو لم تفعلوا لصلح»، قال: فخرج شيبصاً. فمرَّ بهم فقال: «ما لنخلكم؟»، قالوا: قلت: كذا وكذا. قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(٢١). وفي حديث رافع بن خديج الذي رواه مسلم، قال قدم نبي الله (ﷺ) المدينة، وهم

(٢٠) (الراوي: أبو هريرة، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح الترمذي، الصفحة أو الرقم: ١٢١٥، خلاصة الدرجة: صحيح).

(٢١) (الراوي: أنس بن مالك، المحدث: مسلم، المصدر: المسند الصحيح، الصفحة أو الرقم: ٢٣٦٣، خلاصة الدرجة: صحيح).

يأبرون النخل. يقولون يلحقون النخل. فقال: «ما تصنعون؟»، قالوا: كنا نصنعه. قال: «لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً» فتركوه. فنفضت أو فنقضت. قال: فذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر». قال عكرمة: أو نحو هذا. قال المعقري: فنفضت. ولم يشك^(٢٢).

والحديث صحيح وصريح، ولا يحتاج إلى كثير أو قليل من تفسير أو تأويل، وقد قررت آية قرآنية صريحة أن النبي ﷺ «وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى»^(٢٣)، والنبي

هناك مجموعة من الأحاديث النبوية في تقرير أن أمور البيئة المبنية قد تركت للجنس البشري حرية التعبير عن الممارسات الحياتية التي تركتها الشريعة مناهلاً للعقل والاجتهاد.

أورثه الله تعالى علم الأولين والآخرين، كما ورد عنه، وليس بمعجز عليه وهو ينقل خبر الغيب من الجنة والنار أن يعلم أصحابه أنجع الطرق في «تأبير التمر» ابتداءً، والكيفية التي يكون عليها تخطيط المدينة «الإسلامية» الفاضلة انتهاءً. لكن الحكمة الثاقبة من هذا الأثر النبوي الشريف تتضمن عبرة وتعليماً للأمة في أن أمور دنياهم تظل خاضعة لاجتهادات العقل البشري كي لا يعلو عقولهم الصداً، فضلاً على ضرورة التمييز في الحرف البشرية وتناقل خبراتها بين الأجيال، مما تجاوزته الشريعة عن قصد، وليس سهواً أو جهلاً. ولذلك فما تحاول هذه الدراسات التقليدية هو عكس مقصد الشريعة بالضبط.

أما الحديث الثاني فصريح في انصراف الدين عن بعض أمور الدنيا، وبخاصة العمران، وفي صدر الإسلام التأسيسية التي تميزت بانصرافها إلى بناء النفوس البشرية وتطهيرها من متعلقات الدنيا الزائلة. فيروي عبد الله بن عمرو بن العاص في الحديث الصحيح الذي رواه الترمذي، حيث يقول: «مرّ علينا رسول الله ﷺ ونحن نعالج خصاً لنا، فقال: ما هذا؟ فقلنا: قد وهى فنحن نصلحه، قال: ما أرى الأمر إلا أعجل من ذلك»^(٢٤). وفي حديث آخر يقول عبد الله بن عمرو بن العاص: «مرّ علينا رسول الله ﷺ ونحن نعالج خصاً لنا، فقال: «ما هذا؟»، فقلت: «خص لنا وهى ونحن نصلحه»، فقال رسول الله ﷺ: «ما أرى الأمر إلا أعجل من ذلك»^(٢٥). وفي حديث ثالث يقول: «مرّ عليّ رسول الله ﷺ ونحن نعالج خصاً لنا وهى

(٢٢) (الراوي: رافع بن خديج، المحدث: مسلم، المصدر: المسند الصحيح، الصفحة أو الرقم: ٢٣٦٢، خلاصة الدرجة: صحيح).

(٢٣) القرآن الكريم، «سورة النجم»، الآيتان ٣ - ٤.

(٢٤) (الراوي: عبدالله بن عمرو بن العاص، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح الترمذي، الصفحة أو الرقم: ٢٣٣٥، خلاصة الدرجة: صحيح).

(٢٥) (الراوي: عبدالله بن عمرو بن العاص، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح ابن ماجه، الصفحة أو الرقم: ٣٣٧٢، خلاصة الدرجة: صحيح).

فحنن نصلحه، فقال رسول الله (ﷺ): «ما أرى الأمر إلا أعجل من ذلك»^(٢٦)!

والحديثان يقرران صراحةً فتح باب واسع للجنس البشري للتنافس وإعمال العقل في مسائل تركها من أجل إعمار الأرض التي هي مناط وجود الإنسان وخلافته. ولو تدخلت الشريعة - كما تدعى هذه الدراسات - في كل مسائل الدنيا التي تخضع لاجتهادات العقل البشري، لتوقع العقل المسلم عند حدود النص، وغدا عقلاً «بيانياً» عليه قبول ليس فقط «غيبيات» النقل التشريعي، وإنما سيضمحل واقعيات الحياة ومستجداتها، وهذه ستكون كارثة بكل المقاييس، إذ يغلق العقل المسلم تماماً بإغلاق مساحة التفكير والاجتهاد في أبسط مناحي المدينة بتقييده لـ «عرض الطريق في المدينة بسبعة أذرع»^(١)، وهي دلالات صريحة على أن الشريعة والمشرع قد رفعوا اليد تماماً عن أمور تركاها للجنس البشري لتناسب الإنسان والمكان والزمان، ولئلا تتوقع هذه الأمة وتعكف على ماضيها وتفشل ويذهب ريحها بين الأمم. فهل هذا هو بالضبط ما كرّسته هذه الدراسات اللاتاريخية؟ وما هو النموذج الذي تمّ تقديمه للمدينة العربية «الإسلامية»، وكيف يمكن إعادة تفكيك هذه الإشكالية في قراءة الموروث العمراني للمدينة في إطاره التاريخي؟

ثالثاً: إشكالية النموذج

١ - تميّزت معظم، إن لم يكن جميع، الدراسات التي بحثت في المدينة العربية «الإسلامية» بأنها كانت أحادية النظرة. ففي أفضل حالاتها، لم تجاوز حدود التنظير العام في الضوابط التي حكمت النسيج العمراني للمدينة العربية، ودون دراسة «مقارنة» على مستوى الأسس الأكثر من نموذج مع نظيراتها، الغربية مثلاً، مع دراسات تطبيقية واقعية تحليلية للمدن العربية المعاصرة. كذلك تغيب الدراسات الواقعية الجادة التي تبحث بعمق في معطيات المدن العربية اليوم، كحالات دراسية تستند إلى معلومات ميدانية. وبدلاً من ذلك، عكفت هذه الدراسات «اللاتاريخية» على الماضي، بمعزل عن الحاضر ومتطلباته ومعطياته ومستجداته، وشرعت في تمديد الماضي كـ «نموذج» صالح لإحلاله في الحاضر والمستقبل، ممّا كرّس «أزمة أسس» ونظرة سطحية في فهم وقراءة التراث. والأمثلة تكاد لا تعد ولا تحصى من هذه الدراسات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما نقرأه في كتاب: **عمارة الأرض في الإسلام** من مقارنات مجحفة لا تعدو كونها رأياً خاصاً رغم مخاطبته لشرائح واسعة من المثقفين والمتخصصين في الوطن العرب^(٢٧). ففي ثنايا الكتاب، كمثال لا تسعه هذه المساحة لتفنيده، نقرأ مجموعة من

(٢٦) (الراوي: عبد الله بن عمرو بن العاص، المحدث: الوادعي، المصدر: الصحيح المسند، الصفحة أو الرقم: ٧٩٢، خلاصة الدرجة: صحيح على شرط الشيخين).

(٢٧) وهذا هو النص المقتبس: «... ما الذي نعرفه كمهندسين ومخططين عن البيئة؟ ماهي المهارات التي نحتاجها وباستطاعتنا تقديمها للبيئة العمرانية لرفع من نوعيتها وعطائها في أطر المفهوم الإسلامي؟ (!) بالنسبة إلى المهندس في العالم الغربي، فإن هذا السؤال لم يكن ذا أهمية حتى الماضي القريب لأنه تقبل البيئة كما هي (!)، لأن دوره في المجتمع كان تصميم وبناء مجموعة من المنشآت. أي أن المهندس يتعامل مع ما هو موجود في البيئة وما هو معطى له من موقع ورأس مال للمشروع وما إلى ذلك من معطيات ومتطلبات (!). وهذا =

المقارنات السطحية بهدف تقرير «نجاحة» التخطيط التشريعي الناظم للبيئة المبنية للمدينة العربية «الإسلامية»، في مقابل قصور النظريات الغربية في التخطيط عن إدراك نظيرتها «الإسلامية» (!).

٢ - والسؤال هو: ما هو النموذج الذي قدمته هذه الدراسات؟ وكيف يمكن إعادة قراءة هذه الدراسات في إطارها «التاريخي» المحدد الذي كان ينبغي لها أساساً قراءة المدينة العربية من خلاله؟ في هذا الإطار تبرز جملة من الملاحظات التي تبرز كسمات عامة لهذه الدراسات، وهي:

أ - لا «تاريخية» قراءة التراث وعدم تمييز ما هو تاريخ جامد. كذلك تتسم هذه الدراسات بأنها «نظرية» ومعزولة عن الواقع وبنزعتها لتقديس الماضي والهروب إليه، وهي نظرة تخاذلية تشاؤمية تخلو من الواقعية، إذ يكاد القارئ في كتابات من بحث في المدينة العربية «الإسلامية»، أن يستقرئ دعوة صريحة إلى العودة إلى ما كانت عليه المدينة قبل قرون بشوارعها الضيقة المتعرجة وحاراتها التي غصت بالمشاكل بين الجيران، ممّا حفل به ديوان القضاء آنذاك، ممّا يشي بما ساد في المدينة من «سوء تخطيط»، أو في أحسن الأحوال من «عدم تخطيط» ونمو عفوي. فهذه الدراسات ما فتئت تنقّب بطون كتب التاريخ جرياً وراء «موضة فكرية» لإقحام النصوص التاريخية بغياب «الدراسات الميدانية» التي تقرأ الحاضر بموضوعية، بعيداً عن «تقديس» التاريخ والنص. فبين التاريخ الذي كتبت به النصوص وواقع الحواضر العربية بون شاسع سياسي واجتماعي وفكري واقتصادي وثقافي.

ومن أمثلة البحوث المهمة الغائبة تماماً عن مجالات البحث، هي الدراسات التي لها علاقة بواقعنا السياسي والاجتماعي والعلمي. فمثلاً تغيب الدراسات عن الحالات المتميزة والخاصة، مثل مدينة القدس التي تشكل أساساً مهماً في تاريخ الصراع السياسي المعاصر. فما من دراسة بحثت العلاقات الاجتماعية الواقعية بين سكانها من أهل الأديان الثلاثة، وعلاقة ذلك بنسيجها العمراني، وعلاقة ذلك كله بالسياسة المحلية والإقليمية والعالمية؟ ولم تقدم أية

= ناتج من الإطار الفكري الاشتراكي أو الرأسمالي (!)، حيث إن القوى الاقتصادية المتصارعة في أمته تؤدي في النهاية إلى استئجار صاحب المشروع للمهندس، وعلى المهندس أن يقوم بتصميم وبناء أفضل ما يمكن لذلك الموقع أو المشروع دون الاكتراث (!) بتأثير ذلك على عموم المجتمع. فالمهندس لا يفكر في البيئة ككل، ولكن فيما هو معطى له لأنه اعتبر ذلك من واجبات غيره كالاقتصاديين والمشرعين بينما لم ولن (!!!) يتمكن أولئك المشرعون بالتفكير في البيئة من كل جوانبها لافتقارهم للمهارات البيئية (!)، فهناك حلقة مفقودة (!). ودور المهندس بالطبع (!) في عالمنا الإسلامي متأثر بما هو في الغرب (!!)، بسبب تقبل المهندس البيئة كما هي وإن استخدمها كمنبع لأفكاره أو كمصدر لانتقاده». انتهى الاقتباس مع ملاحظة أن (!) في النص السابق هي مضافة لما نراه من مغالطات فكرية وأحكام مسبقة لا تتسع هذه المساحة لمناقشتها بتفصيل. فالنص حافل بتعميمات لا تستند إلى دليل أو منطق، وتحتاج كل جملة إلى مراجعة لشرحها وتفنيدها على وجه أكاديمي رصين، فضلاً على النظرة الاستباقية بغمط «الأخر» جزافاً!!! مما يتطلب ضرورة وقفة ومراجعة طويلة نقدية في هذه الدراسات التقليدية الحضرية للمدينة العربية والإسلامية.

دراسة علاقة التوزيع السكاني في المدينة بالثراء المادي والعلاقات الاجتماعية المترتبة. وهذه من أوليات الدراسات الغربية في هذا المجال، حيث تقدم البحوث ما يعرف بـ «خريطة التوزيع الثرائي»^(٢٨)، في المدينة، تبعاً للحرف والمرتبة الاجتماعية، وتبعاً لهذه الخريطة يتم تقديم نظرية اجتماعية واقعية تشكل أساساً مهماً لدراسات حضرية واجتماعية أخرى لا حصر لها في تقييم العلاقات المتداخلة في المدينة بين التركيبة السكانية ونظريات الحركة والنمو الطبيعية بها وتداخلات الاقتصاد والسياسة، والمتغيرات المحلية والإقليمية ورصد متغيراتها الدخيلة من الأمراض الاجتماعية وتداخلات الفئات الأجنبية، وعلاقة ذلك كله بالتخطيط الحسي للمدينة. فمثلاً تعاني المدن والحوضر العالمية اليوم جميعاً سواء بسواء المشاكل والآثار المترتبة على الحروب والصراعات السياسية والدينية، مما ينتج منها ظواهر العنف. فماذا تقدم الدراسات التقليدية حول المدينة بهذا الخصوص؟ وهل يمكن المزاوجة بين النموذج التقليدي للمدينة بقلبها ذي شوارع المشاة المتعرجة ونموذج معاصر للمدينة تتكيف مع التطورات الاحتجاجية لدخول السيارة^(٢٩)، ومتطلبات المتاجر المغلقة الضخمة؟

ب - لا «تراكمية» البحث العلمي، حيث تشكل الدراسات السابقة أساساً للاحقة مع إضافات تواكب العصر نحو نظرة شمولية للعلوم المتقاطعة. وهي سلبية يعانيتها البحث العلمي العربي عموماً. فغالباً ما يعمد الباحث إلى «التقوقع» عند حدود ما سبقه من الأبحاث كمرجع «مقدسة» لمباحث ذات نظرة أحادية وصفية تخلو من نقاش الفكرة ونقدها ونسخها أو رفضها. وكأن من سبق حيزت لهم مجامع «محيطات العلوم» استنتاجاً وتحليلاً ومقارنة، حتى في العلوم البشرية غير الشرعية (!).

ج - تعوز معظم، إن لم يكن جميع هذه الدراسات، معلومات ميدانية حديثة تستمد من استبيانات ومعلومات تصدرها مراكز إحصاء وبحوث في مختلف متعلقات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقل والمواصلات وغيرها، وإخضاع هذه البيانات للاستقراء والقياس والمقارنة النوعية مع المصادر التاريخية، واستخلاص النتائج التي تراوح بين معطيات التراث ومتطلبات العصر. وبالنتيجة، فعدم وجود مثل هذه الدراسات الجادة المستمرة، أدى إلى ما نجده بين أيدينا من دراسات «عتيقة» أنتجها بضعة باحثين، وغدت هي المرجعيات الوحيدة التي تقدم نماذج «غير شمولية» ومنتهية الصلاحية، زمنياً ومضموناً. وفضلاً على ذلك، فالغالب هو «تقوقع» الباحث على بحث «يتميم» أنتجه قبل

(٢٨) وهي ما يعرف بـ Gold Maps التي يتم من خلالها مسح طبقات الثراء والفقر في المدينة، وتبعاً لهذه الخريطة يتم إجراء دراسات مختلفة منها اجتماعية وسياسية، وتتم بها دراسة الجريمة والآفات الاجتماعية المتعددة، كذلك تقرأ منها أبعاد سياسية وتخطيطية. ولليوم لم يقم باحث واحد في المدينة العربية بإعداد أي من هذه الخرائط. والسبب بسيط، إذ يتطلب ذلك مسوحات ميدانية، ويبدو أن الباحثين لا وقت لديهم لذلك.

(٢٩) مع دخول السيارة كظاهرة تكنولوجية معاصرة يتكيف المخططون المعاصرون في الغرب لهذه الظاهرة، وتبعاً لذلك تبرز أنماط تخطيطية للمدينة تعالج ذلك. ومنها تقديم وسط المدينة للمشاة وإحاطة المدينة بالطرق السريعة. والمطلوب من باحثينا الكف عن التغمي بالماضي الذي عاشت فيه الجمال والدواب وتقديم الحلول الناجعة التي تواكب تحديات العصر وتداعيات العولمة في القرن الحادي والعشرين.

عشرين عاماً، ربما أتبعه تفضلاً ببضع ورقات عمل لمؤتمر هنا أو هناك لا تعدو كونها اقتباساً من كتابه الوحيد، وكأن البحث العلمي والأكاديمي قد توقف عند نتائج كتابه! والحال أن البحث المستمر يقود حتماً إلى تطور نوعي في الأفكار، وربما «نسخها» من قبل الكاتب نفسه، وهذا بالضبط ما يحصل في الغرب، حيث نقض كريستوفر ألكساندر بعض نتائج كتابه (*A Pattern Language*)^(٣٠)، بعد أكثر من ثلاثين عاماً في كتاب لاحق له، واعتذر عن بعض اجتهاداته الخاطئة!

د - لم تنجح أي من الدراسات السائدة في تقديم التلاقيات الفكرية الجادة بين الاختصاصات العديدة^(٣١)، التي تشكّل واحداً من أسس العالم العلمي المعاصر، وبخاصة ما نراه من توظيف الكمبيوتر في تحليل المعلومات والمقارنة بينها، كما تقدمه نظرية جادة في تحليل مورفولوجية الحيّز الفراغي الحضري للتجمّعات البشرية والأبنية. فما من دراسة جادة بين مختص في العمران وخبراء الاقتصاد أو السياسة أو علوم الاجتماع والبيئة وغيرها. وكأن كلاً منهم يعيش في عالم بمعزل عن الآخر. وفي أسوأ الأحوال أو أحسنها يعتمد أحدهم من الباحثين إلى أن يعمل فكره في مسائل من اختصاصات غيره، فمثله كمثل من يريد اختراع السيارة، بدءاً من العجلة والصامولة والزجاج، تاركاً قروناً من البحث والاختراع والاكتشاف.

من السمات العامة للدراسات التي بحثت في المدينة العربية «الإسلامية»: لا «تاريخية» قراءة التراث؛ لا «تراكمية» البحث العلمي؛ لا معلومات ميدانية حديثة؛ لا تلاحقات فكرية بين الاختصاصات.

خلاصة

هذه البحوث والدراسات وبنائهما محبطة، عدا عن دعوتها إلى التفوق عند حدود الماضي، فلا هي تقدم تفسيراً شاملاً، أو نظريات أساس يمكن اعتمادها في بحوث متقاطعة بين الاختصاصات، ناهيك عن نجاعتها لـ «بحوث المبتدئين» لاجترارها والرجوع إليها فحسب. وهي تكرّس الأزمة التي يعيشها البحث العلمي العربي وغياب الدراسات الجادة التي تبني على ما سبقها وتضيف إليه أو تنقده وتصحّحه. وبخلو الساحة الفكرية من غير هذه الدراسات التي أصبحت تعدّ مرجعية لقلّة البحث، غدت في معظمها تكرّس مفاهيم

Christopher Alexander, Sara Ishikawa and Murray Silverstein, *A Pattern Language: Towns, Buildings, Construction* (New York: Oxford University Press, 1977).

(٣١) تخلو المكتبة العربية والبحث بشكل عام من كتابات مشتركة بين علماء من تخصصات ضمن مشروع علمي واحد وبهدف مناقشة قضية مشتركة بين العديد من الاختصاصات. وهذا هو حال العمارة والتخطيط التي تمتد على أكثر من تخصص. وبدلاً من إغفال التخصصات الأخرى أو البحث مع عدم القدرة لغير التخصص من قبل الباحث الواحد، لم لا تكون هناك أعمال مشتركة بين المختصين، كل يدي بما لديه من خبرة تمتد لعقدين أو ثلاثة؟

ومصطلحات قد تحتاج إلى قرون لإعادة قراءتها في مضمونها الصحيح بما يمكن الباحثين من إعادة قراءة التراث قراءة صحيحة؛ قراءة لا تجعله ينوب عن الحاضر والمستقبل كنموذج معلّب، إنما كأطروحة في الأسس التي يمكن فيها «تجاوز»^(٣٢)، التراث كمعطي حضاري قابل أو غير قابل للتطور والتفاعل مع الحاضر، بحيث تتيح إمكانية دراسة التراث كشواهد من «المشكلات» التي ينبغي تلافيتها في الحاضر. فليس كل ما ساد في الماضي صالحاً للحاضر، فضلاً على صلاحيته لزمّنه أصلاً.

وبالنتيجة، فبقدر ما تغوص مثل هذه الدراسات التقليدية في تفاصيل ودقائق نشأة المدينة العربية «الإسلامية»، تتكرّس نمطية المدينة كمعطي تاريخي جامد لا يواكب العصر؛ فهذه الدراسات اللاتاريخية تمّت بمعزل عن التطورات العصرية والاجتماعية. وبقدر ما تغرق هذه الدراسات في تحليلات أحادية، ودون مقارنات بالآخر، تخلو من الموضوعية والشمولية. فالمدينة - بالمفهوم الإنساني للكلمة - نشأت كمعطي بشري يخضع لتباينات ثقافية وحضارية وجغرافية، بيد أنها تظل مهدياً للحضارة أنتجتها عقول بشرية يمكن الاستفادة منها، وعقد مقارنات حصيفة للاستفادة من العلوم البشرية التي لا شاطئ لها.

فالضرورة تقضي بـ «تجاوز» هذه الدراسات التقليدية «واللاتاريخية» بنتائجها التي بحثت في المدينة العربية التقليدية، وأدت إلى تقديم نمطية «جامدة» تدعى «المدينة الإسلامية». والضرورة تقضي بدء جيل كامل من المفكرين والباحثين بدراسات موضوعية وجادة لحالات واقعية من المدن العربية الحديثة ودون إسقاطها على حالات تاريخية للمدينة العربية «الإسلامية»، بل ودراستها بمعطيات الواقع، ومقارنتها مقارنة جادة بمعايير التخطيط الإنساني ونظرياته المعاصرة، وضرورة تحليل مقومات حياة المدينة والعمل على تقديم الحلول التي تتلاقى مع متطلبات مدينة معاصرة تعيش في عصر العولمة والسرعة والإنترنت! □

(٣٢) نقصد بـ «تجاوز» التراث عدم التوقّع عنده والنهوض بما يواكب العصر. إن تجرد التراث وتوقّعه عند حدود الحاضر بما يجعله «تاريخاً»، لا مكان له في الحاضر.